مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تغيير اتجاهات المرأة

– دراسة ميدانية في مدينة الموصل –

م.م . خالد محمود حمي (*)

الملخص

أن المجتمع في حالة من التغير والتحول المستمر، وهذه التحولات تكون على مختلف جوانبه وفي ضمن هذه الجوانب يكون عنصر التغير في الاتجاهات الاجتماعية لدى الأفراد وميولهم ورغباتهم فيه والاتجاهات الاجتماعية غالبا ما تكون السمة المعبرة عن ثقافة المجتمع ووعي أفراده وبالتالي درجة الرُقي الاجتماعي والتقدم الحضاري، ولكي يحدث هذا التغير في الاتجاهات لابد من وجود مثير يعمل على جلب انتباه الأفراد ليولد لديهم استجابة سلوكية تتناسب مع حجم المثير، وهنا نحن بصدد دراسة مؤسسات المجتمع المدني على اعتبارها مثير يعمل على خلق تغير في اتجاهات الأفراد في الوسط الاجتماعي و تطمح إلى الحصول على الاستجابة المطلوبة والتي يفترض أن تتناسب مع دورها في المجتمع، والذي يهُمنا هنا هو دراسة هذا المثير وأبعاده في تغيير اتجاهات المرأة في المجتمع. ويقع البحث على جانب من **الأهمية** خاصة نحن بصدد دراسة مؤسسات المجتمع المدني، الظاهرة التي بدأت تجتاح المجتمع بعد أحداث 2003م، وتُمارس عملها مع شرائح المجتمع المختلفة و في ضمنها المرأة وسعيها في تغيير اتجاهاتها وإحداث أنماط

(*) قسم علم الاجتماع , كلية الآداب , جامعة الموصل.

ثقافية جديدة، يفترض أن تكون مسألة جديرة بالاهتمام وعلى درجة من الأهمية. وهذا البحث **يهدف** إلى معرفة طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع، والكشف عن بعض أهدافها تجاه الأفراد وعلاقتها بعملية التغير الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بموضوع تغيير اتجاهات المرأة, وأستمرت إجراءات الدراسة من 2006 /9/1 ولغاية 2007/7/1، في مدينة الموصل لعينة مأخوذة من جمعية الأسرة المُسلمة ومركز المرأة العراقية, بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي والاستفادة من المقابلات الميدانية بالإضافة إلى الملاحظات العلمية, واستخدمت قانون (ليكرت) في التحليل الرياضي للعوامل المكونة للمقياس. وتوصلنا إلى مجموعة من **النتائج** الهامة التي تم بيانها في المبحث الخامس بشكل عام وفي الخاتمة بشكل خاص, ومن ثم تحديد التوصيات المطلوبة قي هذا المجال.

المقدمة

إن الافتراض السائد هو أن المجتمع في حالة من التغير المستمر، وهذه الديناميكية تكون على مختلف جوانبه وفي ضمنها هذه الجوانب يكون عنصر التغير في الاتجاهات الاجتماعية لدى الأفراد وميولهم ورغباتهم فيها والاتجاهات الاجتماعية غالبا ما تكون السمة المعبرة عن ثقافة المجتمع ووعي أفراده وبالتالي درجة الرُقي الاجتماعي والتقدم الحضاري، من خلال تفضيلات الأفراد سواءً تجاه الأمور البسيطة أو القضايا ذات الأبعاد الشمولية تخص شريحة معينة من الأفراد أو المجتمع، ولكي يحدث هذا التغير في الاتجاهات لابد من وجود مثير يعمل على جلب انتباه الأفراد ليولد لديهم استجابة سلوكية تتناسب مع حجم المثير، وهنا نحن بصدد دراسة مؤسسات المجتمع المدني على اعتبارها مثير يعمل على خلق تغير في اتجاهات الأفراد في الوسط الاجتماعي و تطمح إلى الحصول على الاستجابة

المطلوبة والتي يفترض أن تتناسب مع دورها في المجتمع، والذي يهمنا هنا هو دراسة هذا المتغير وأبعاده في تغيير اتجاهات المرأة في المجتمع.

لذا فالبحث يقع على جانب من **الأهمية** خاصة نحن بصدد دراسة مؤسسات المجتمع المدني ، الظاهرة التي بدأت تجتاح المجتمع العراقي بعد ما رافق حرب 2003م من أحداث، وتُمارس عملها مع شرائح المجتمع المختلفة و من ضمنها المرأة وسعيها في تغيير اتجاهاتها (المرأة) وإحداث أنماط ثقافية جديدة، يُفترض أن تكون مسألة جديرة بالاهتمام. في حين **يهدف** هذا البحث إلى معرفة طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع ، والكشف عن بعض أهدافها تجاه الأفراد وعلاقتها بعملية التغير الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بموضوع تغير اتجاهات المرأة، أي الربط بين طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تغيير اتجاهات المرأة.

عليه فقد جاء بحثنا في خمسة محاور رئيسة , تضمن المحور الأول دراسة مؤسسات المجتمع المدني من حيث تطور المفهوم ,وفي قسمه الثاني أهتم بالاتجاهات الاجتماعية. والمحور الثاني حاول البحث عن العلاقة بين عمل تلك المؤسسات وتغيير اتجاهات المرأة في المجتمع. في حين أن المحور الثالث تناول الإطار المنهجي للبحث والذي تطرقنا فيه إلى موضوع البحث بالإضافة إلى تحديد نوع البحث ومنهجيته وبيان مجالاته والوسائل الإحصائية المتبعة فيه. بينما المحور الرابع عُرض فيه البيانات الخاصة بالبحث. والمحور الخامس والأخير تناول عرض نتائج البحث. أما خاتمة البحث فقد تم عرض أهم النتائج فيها.

المبحث الأول

مؤسسات المجتمع المدني

إن ظاهرة انتشار مؤسسات المجتمع المدني وبشكل مكثف (وإن كان لها جذور تاريخية) والتي تتفاوت في جوانب كثيرة فيما بينها, منها في القدم ونوع الأعمال التي تؤديها وفي الغايات والأهداف, وحيث أن معايير تطورها هي القدرة على التكيف مع التطورات في بيئة العمل و عنصر الاستقلال من حيث التحكم والسيطرة على مسارات المؤسسة من الأمور المهمة في إطار العمل وبالتالي فان الهيكل التنظيمي وتقسيم الأدوار لها أهميتها في رسم درجة تعقيد المؤسسة والتجانس الذي يعني خلوها (نسبيا) من التوترات والمنازعات التي تؤثر على سير العمل فأنه من المعايير المطلوبة أيضا في أداء المؤسسات لِمهامِها في الوسط الاجتماعي[1]. لذا فأننا سوف نتناول الموضوع من الزوايا التالية:

أولاً : تطور مفهوم المجتمع المدني

لكل مفهوم يظهر إلى الوجود لابد له من مسيرة وتطور عبر فترات زمنية ومحطات تساعد أو تحدد وأحيانا تُقوم من منظاره وماهيته وبالتالي من وجوده في المجتمع لذا فمفهوم المجتمع المدني كان يأتي بأشكال مختلفة عبر الفترات التاريخية كدلالة على نوع من التنظيم الذي يشير إلى حالة وجودية معينة أو نشاط محدد لمجموعة من الناس، وإذا كنا ندرك بأن المفهوم (المجتمع المدني) غالبا ما كان يشار به إلى تلك الإعمال والنشاطات التي تملأ الفراغ بين واقع المجتمع وسيادة

(1) د. احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط 1, مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000م ، ص32-37 .

الدولة[2]، فأنه بالتأكيد سوف يتأثر بآراء المدارس الفكرية المختلفة والمتباينة في آآنٍ واحد من جهة وتطور مفاهيم تلك المدارس من جهة ثانية[*]. فكانت للفلسفة القائمة على حق الإنسان الطبيعي وما تمخض عنها من اتجاهات فكرية أبرزها نظرية العقد الاجتماعي دور في بلورة وتعزيز بعض المفاهيم في ضمنها مفهوم المجتمع المدني ضمن إطار فكر المدرسة الكلاسيكية و الذي كان يراد به الإشارة إلى حالة الارتباط بين المجتمع والسياسة، وجاءت الفكرة هذه كبشائر عن انتهاء العصور القديمة والتحرر من مفاهيم العصور الوسطى الخاصة بالقيود الدينية على السلطة[**]. لذا فمفهوم المجتمع المدني كان يراد به صورة المجتمع المدني الذي تطور من حالة الحقوق الطبيعية إلى التعاقد الاجتماعي والانتقال من مرحلة العفوية إلى حالة التنظيم القائمة على اتفاق بين الأطراف المتفاعلة على المساواة في المجتمع[3]

في حين أن الفكر الغربي الحديث ينظر إلى المجتمع المدني على انه التنظيم الاجتماعي الواقع بين العائلة والدولة (هيغل) وهذه إشارة إلى وجود الدولة قبل وجود المجتمع المدني والحاجة إلى الدولة لمراقبته، وتضم بالإضافة إلى ذلك مؤسسات المجتمع دوائر أخرى مثل القضاء والشرطة، في حين أن (ماركس) يعد المجتمع المدني مجال للصراع الطبقي وهو يضم الأطر الاجتماعية السابقة لنشوء

(2) خالد غازي التمي ، دور أساتذة الجامعات في تحقيق فاعلية منظمات المجتمع المدني ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية (الأساتذة الجامعيين أمانة في أعناق المجتمع) ، بغداد ، 2005 ، ص3- 4.

(*) هناك إشارات عديدة في التراث الفكري تدل على أن فلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون وسقراط وغيرهم ممن أتوا بعدهم كان لهم اهتمام فلسفي في المجتمع وبالتالي كان المراد منها تنظيم المجتمع وتفعيله وفق صياغات مؤسسية محدداً لكل فرد دوره ضمن الإطار الكلي للمجتمع .

(**) إن الجدل الذي كان قائماً بين أنصار العقد الاجتماعي كان يدور (حسب رأي الكُتّاب) حول صياغة المجتمع المدني من حيث المفهوم والاصطلاح السياسي وتوضيح صورة المجتمع الطبيعي .

(3) د. احمد شكري الصبيحي ، المصدر السابق ، ص18-20 .

الدولة، أما الفيلسوف الايطالي (انطونيو غرامشي) يرى أن المجتمع المدني باعتباره ضمن إطار البنية الفوقية للمجتمع فهذا الإطار ينقسم إلى قسمين مجتمع مدني وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة والفكر ومجتمع سياسي (الدولة) ووظيفته السيطرة والإجبار، وما حالة الانضمام إلى الجمعيات والنوادي بشكل طوعي إلا دليل على أهمية المدينة وأهمية المواطنة كما يرى (ألكسي توكفيل) وبالتالي ضمان وجود جهة مستقلة ومراقبة ومشخصة في المجتمع ، عليه ففكرة المجتمع المدني ضمن إطار هذا التوجه الفكري يشير إلى الرابطة الاختيارية للانتماء والشاملة لأغلب جوانب الحياة الملازمة لوجود السلطة غير المطلقة لدولة وغير مقيدة بحدود سياسية ومستقلة (نسبيا) من الجوانب المادية والتنظيمية عن الدولة [4]. وهناك رأي يشير إلى أن المجتمع المدني وكنتيجة لتطور التعاونية الأهلية والتحرر من تبعية الدولة ساهم في ظهور البرجوازية بسبب تطور المجتمع المدني في القرون الوسطى المتأخرة وما رافقته من استقلال المواطنين (نسبياً) من القيود الدينية وبالتالي جعل تراكم رأس المال والثروة شيئا مقبولاً ونشاطاً اجتماعياً وقيام المؤسسات التي تساعد على ذلك،على الرغم من وجود رأي آخر يشير إلى أن اختزال الماركسية الظواهر الاجتماعية إلى اقتصاد من جهة وسياسة وعلاقات حقوقية من جهة ثانية لم تعطي المجتمع المنظم (التنظيم الاجتماعي) الأهمية المطلوبة الأمر الذي أدى إلى تحول مفهوم المجتمع المدني إلى مفهوم تجميعي يضم كل ما تبقى بعد حسم الدولة[5].

(4) د. احمد شكري الصبيحي ، المصدر نفسه ، ص21-25 .

(5) د. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، 2002 ، ص43-44 .

أما البحث عن هذه المؤسسات في التراث العربي فأنه من الغاية في الصعوبة إيجادها خاصة تحت هذه المدلولات السياسية على الرغم من وجود إشارات للاستدلال على حالات مماثلة للمؤسسات الحالية من حيث الوظيفة التي تؤديها إلى الإفراد (*)، وكنتيجة لتطور ات الأحداث ظهر فيما بعد العديد من الأحزاب والتجمعات والتنظيمات في الوطن العربي (6), ولا يختلف المجتمع العراقي كثيراً عن بقية الدول العربية في حيث الظروف السياسية والاجتماعية على اعتباره امتداد للمجتمع العربي وتماثُل الظروف التاريخية المؤثرة، حيث بدأت الجمعيات والنقابات بشكل عام والتنظيمات النسوية بشكل خاص بالظهور (**)، فكل الثورات

(*) كالتعاقد السلمي المدني في المدينة المنورة في أيام الرسو ل محمد (صلى الله عليه وسلم) ، بالإضافة إلى الوظائف التي كانت موجودة آنذاك مثل وظيفة أهل الحل والعقد والدور التربوي للمساجد ، ومجالس العلماء والفقهاء والقضاء ، وأهل الحرف والصنائع ورؤساء القبائل والعشائر والطوائف و غيرهم . وفي الفترات الأخيرة (القرن التاسع عشر والقرن العشرين) ظهرت العديد من الروابط والجمعيات منها : جمعية الآداب والعلوم 1847 ، الجمعية الشرقية 1850 ، الجمعية العلمية السورية 1852 ، جمعية بيروت السورية 1875 ، المنتدى الأدبي 1909 ، الجمعية القحطانية 1909 ، حزب الأهلي 1910 ، حزب الحرية والائتلاف 1911 ، حزب اللامركزي الاداي العثماني 1912 جمعية العربية الفتاة 1909، حزب العهد 1913 ، حزب الأحرار في اليمن 1944 .لذلك فأننا نجد أن اغلب المؤسسات التقليدية في المجتمع العربي تدور حول الانتساب إلى القبيلة والعشيرة والانتساب إلى الملة (الدين أو المذهب) والانتساب إلى المهن والحرف والانتساب إلى المكان الجغرافي (المحلة والحي) ولو تفحصنا ماهية هذه المؤسسات لوجدناها تؤدي وظائف معينة وتشبع حاجات محددة للإفراد المتفاعلين ضمن إطارها .

(6) د. احمد شكري الصبيحي ، المصدر السابق ، ص41- 65 .

(**) في غضون هذه الفترة بدأت الجمعيات والمنظمات بالتشكل والتمركز حول أفكار ومفاهيم معينة لتؤدي وظيفة خاصة محددة لتلك التجمعات ونخص بالكلام تلك المؤسسات التي تساهم المرأة فيها, ومنها : جمعية النهضة النسوية 1923 ، جمعية الهلال الأحمر 1933 ، جمعية بيوت الأمة 1935، جمعية مكافحة العلل الاجتماعية 1937 ، جمعية مكافحة المسكرات ، جمعية حماية الفقراء وجمعية حماية الأطفال والنساء المشردات ، ونادي أخوات الحرية (في أربعينيات القرن العشرين) .

في بداية القرن العشرين ساهمت المرأة بشكل ما فيها وعبرت عن وجودها في المجتمع، بدعم وإسهام لا يتخطى من قبل المفكرين والأدباء والمثقفين كالرصافي والزهاوي، بالإضافة إلى أهمية المقاهي آنذاك(7). وفي مدينة الموصل ظهرت على الساحة العديد من المؤسسات التي تدخل ضمن إطار المجتمع المدني فبالإضافة إلى النقابات المهنية هناك العديد من الجمعيات ذات الاهتمام بالمجالات المختلفة وأيضا المنظمات والروابط والاتحادات والأندية، كلها تعمل على تعزيز دور المواطنين على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولها برامج محددة تسعى إلى تحقيقها والوصول إلى غاياتها(*).

ثانياً : الاتجاهات الاجتماعية للمرأة

إن الإنسان وبوصفه عضواً في الهيئة الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالمجتمع، وحيث أن الفرد يحمل مجموعة من القيم التي تساعد على تحديد سلوكه الاجتماعي والذي من خلاله (السلوك) يمكننا أن نحدد هويته الاجتماعية، وهذا الفرد الذي يعيش في وسط جملة من المؤثرات وعليه يترتب مجموعة من الاستجابات، وبالتالي فأن هذه العملية (المثير والاستجابة) تؤثر وبشكل من الأشكال في خلق وتحفيز وتعديل الميول والرغبات والاتجاهات لديه، والمرأة على اعتبارها تتحمل جزء من أعباء الحياة بمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وحتى

(7) الاتحاد العام لنساء العراق ، المرأة العراقية إرادة الارتقاء وتحديات الحصار الجائر ، ص 60 . دون سنة نشر.

(*) ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من المنظمات ضمنة الأوساط الاجتماعية في المدينة ومنها : جمعية الأسرة المسلمة ، مركز المرأة العراقية ، رابطة علماء المسلمين ، رابطة طلبة العلوم الشرعية ، جمعية صناع الحياة، جمعية البيت السعيد ، رابطة الطلبة والشباب العراقية ، المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان ، رابطة أساتذة الجامعيين ، بالإضافة إلى العديد من النقابات .

السياسية وتناصف الرجل في تلك الميادين[8]، فإنها بالتأكيد تتأثر بعوامل قد تؤدي إلى خلق وتغيير اتجاهاتها وتفضيلاتها في المجتمع. الأمر الذي يقودنا إلى دراسة وتمحيص دور مثير ظهر على الساحة الاجتماعية (مؤسسات المجتمع المدني) ومدى فاعليته في تعزيز وبلورة وتغيير اتجاهات المرأة في المجتمع، وسيتم دراسة ذلك من خلال:

1. قضية المرأة في المجتمع

لم تختلف الآراء والاتجاهات الفكرية في شيء أكثر من اختلافها في قضية المرأة، وذلك كنتيجة لتباينات حول هذه القضية [9], فخلال الفترات الأولى لظهور الحضارة البشرية تشير الدلالات إلى أن المرأة اكتسبت مكانة رفيعة في الحياة بفضل عوامل عديدة، والإشارات التي جاءت من الحضارات القديمة (أكدية، سومرية، بابلية، آشورية) وما احتوتها من أسماء لآلهة إناث وربط كل أبعاد الحياة بتلك الآلهة وما فيها من معاني تعكس مكانة المرأة آنذاك[10], ولا ننسى أن الديانات التي سبقت الإسلام قد أعطت للمرأة بعض الحقوق التي ترفعها من مستوى الرذيلة إلا أنها (المرأة) سرعان ما فقدت كل القيم التي تحافظ عليها وتُؤمن حياتها كانعكاس لواقع الحياة مثلما حدث في أوربا أبان العصور الوسطى [11]. ونجد اليوم

(8) زكي علي السيد أبو غضة ، المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام ، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصور – مصر ، 2003 م ، ص198 .

(9) د. محمد بلتاجي ، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، ط 1 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – مصر ، 2000 م ، ص23 .

(10) عزيز السيد جاسم، المفهوم التاريخي لقضية المرأة، ط1، المكتبة الوطنية ببغداد، بغداد 1986، ص13.

(11) محمد جميل بهيم ، المرأة في الإسلام وفي الحضارة الغربية ، ط 1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، 1980 ، ص 95-99 .

أن الفرنسيين والأمريكان يتنافسون الفخر بمساهمتهم في تحرير المرأة متناسين ما جاءت بها الشريعة الإسلامية من أفكار تحرُرية للمجتمع بشكل عام ومساواة الرجل مع المرأة (وفقا للمنظار الإسلامي) بشكل خاص [12]. فالمرأة ظلت عبر الفترات التاريخية المتعاقبة تعاني (وما تزال) من مسألة الدونية وهيمنة القيم الاجتماعية في تحديد ورسم اتجاهاتها الاجتماعية[13].

2. اتجاهات المرأة في المجتمع

حينما تكون الأحزاب السياسية في الوطن العربي (خاصة الحاكمة منها) هي التي تحرك بوصلة الاتجاهات العامة في الحياة (بضمنها اتجاهات المرأة) فأنها كمسؤولة بشكل مباشر لم تحرك الكثير ولم تغير صورة التخلف الاجتماعي تجاه قضية المرأة ورفع مكانتها وإيصالها إلى موضع استحقاقها بشكل فعّال ومؤثر [14]. خاصة إذا علمنا أن من أولوياتها في هذا المجال هو زيادة عدد الخيارات المتاحة للمرأة كي تعيش وفق أُطر حضارية خالية من المشاكل الاجتماعية (نسبيا) والتقليل من بعض الاتجاهات التعصبية تجاه قضايا المجتمع ليساهم ذلك في زرع الأفكار التي تساعد على تكوين بعض القيم التي ينبني عليها سلوك متسامح ليعزز في دعم وإحداث تفاعل اجتماعي وبناء علاقات اجتماعية ايجابية بين مختلف شرائح

(12) تغاريد بيضون ، المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 1985 ، ص45 .

(13) د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 6 ، بيروت – لبنان ، 2001م ، ص182 .

(14) نجلاء نصير بشور ، مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية والوحدوية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت – لبنان ، 1993 م ، ص210 .

وفئات المجتمع بخلاف ما تفعله التعصبية السلبية وما تولد من أنماط سلوكية سلبية[15].

والمرأة في مجتمعنا لا ترى خيرا في خُطى التنمية الاجتماعية خاصة ما يتعلق بقضيتها، لا بل ترى أن كل آمالها متبددة في الحياة الاجتماعية وتأمل من الديمقراطية وما تحمل من مبادئ أن تكون حلاً لهمومها وأساساً لتغيير واقع المجتمع[16]، أي التغيير نحو المساواة ورفع الغُبن عنها وأخذ نصيبُها في التمثيل الاجتماعي لممارسة مختلف الأدوار، فإذا نظرنا إلى المجتمع العربي نجد فيه رغم أصالة ظهور المرأة في بعض ميادين الحياة العملية و نساء ضُرب بهنَّ الأمثال، إلا أن واقع تعليم المرأة وانخراطها في المدارس التي لم يأتِ إلا مُتأخراً وظهور المرأة في حقل التعليم وممارسة الدور الأكاديمي لم يكن إلا قبل عقوداً قليلة مضت [17]، خاصةً أن التعليم هو العنصر المساهم في بناء الاتجاهات و الخبرات والتجارب المُعبرة عن حالة الاستعداد العقلي للاستجابة للمواقف الاجتماعية[18].

(15) د. معتز سيد عبد الله ، الاتجاهات التعصبية ، مطابع الرسالة ، الكويت ، 1989 م ، ص139 .

(16) موضي عبد العزيز الحمود (وآخرون) ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، 2001 م ، ص443 .

(17) د. محمد صبور ، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي – الأكاديميون العرب والسلطة ، ص 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، 2001 م ، ص97 .

(18) د. محمد فايق عبد الحميد ، اتجاهات الطالبات نحو مشكلات الحياة الجامعية ، مكتبة نهضة الشرق، مصر ، 1985 م ، ص10 .

المبحث الثاني

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بتغيير اتجاهات المرأة

بهدف التعرف على واقع أي مجتمع لابُد من تشخيص العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فيه, لأن لهذه العوامل علاقة جدلية مباشرة في تحديد ورسم ذلك الواقع خاصة إن اتجاهات الإنسان قد تتأثر بتلك العوامل [19], ومن الضرورة تقديم البديل في حالة تغيير الاتجاهات وإشباع حاجات الفرد من عملية التغيير لأنها (الاتجاهات) مكونة من نظام راسخ صعب التلاعب فيه لارتباطه بسلوك الإنسان وعلاقاته الاجتماعية[20]. لذا سندرس بعض الاتجاهات التي تسلُكها مؤسسات المجتمع المدني في إطار عملها وبالشكل التالي:

أولاً: إطار العمل على المستوى الاجتماعي

إن مؤسسات المجتمع المدني حين تريد أن تعمل ضمن إطار المجتمع فإنها تهدف إلى إحداث تغيير معين في البناء الفكري أو التصوري التي يُبنى عليه اتجاهات الأفراد و ميولهم الاجتماعية وبالتالي فان العمل على هذا المستوى يكون ضمن أولويات مهامها لا بل كل الخدمات المقدمة على المستويات الأخرى الهدف منها (ولو جُزئياً) إحداث تغييرات اجتماعية. ففي مجتمع بحثنا هذا نجد في المناشير والأنظمة الداخلية لأغلب المؤسسات تأكيداً على الجانب الاجتماعي ومن ثم الجوانب الأخرى.

(19) شهيدة الباز ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر , ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، 1999 ، ص181.

(20) وليم و. لامبرت وولاس إ.لامبرت ، علم النفس الاجتماعي ، ترجمة د. سلوى الملا ، ط1 ، دار الشروق، القاهرة – مصر ، 1989 ، ص137-143.

ومن هذه الأولويات نرى الاهتمام بطلبة العلم ورعايتهم معنوياً والرفع من مستواهم الثقافي ومواكبة التطورات ونشر الوعي واكتشاف المواهب وبث روح التعاون وزرع القيم الصحيحة[21]، والعمل على تيسير سبل الزواج وإيجاد نظرة جديدة حول قيم الزواج وبناء الأسرة عن طريق نشر العادات الحسنة المستمدة من تعاليم الدين وأخلاقنا الأصيلة وبالتالي تقديم نموذج عملي لتثبيت العادات الايجابية للزواج[22]، وتعزيز القيم الدينية والاجتماعية الصحيحة لضمان الحقوق المشروعة للطالبة والشابة لتمكينها ورفع الظلم عنها وتهيئة الفرص لأداء دورها في المجتمع والسعي لتطوير المناهج في التربية والتعليم[23]. و المساهمة في نشر مبادئ العقيدة الإسلامية في الأوساط النسائية والأسرية وبث التعاليم الإسلامية وإعداد المرأة والأسرة إعدادا إسلاميا وبالتالي محاربة الفساد الاجتماعي ومكافحة الجهل والتخلف[24].

والكثير من أعمال هذه المؤسسات تنصب في زيادة وعي المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، والتركيز على نقاط الضعف التي تساهم في إرباك العلاقات الاجتماعية وإضعاف المشاركة الايجابية لشرائح المجتمع في عملية التفاعل الاجتماعي والقيام بتوضيح بعض الأفكار السلبية الموروثة والقائمة أساساً على الفهم غير المنطقي لإحكام بعض الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة ومنها ما يتعلق بفتن النساء ولعنتهن وغيرها[25]. وبالتالي تعمل هذه المؤسسات على تهيئة

(21) رابطة طلبة العلوم الشرعية ، النظام الداخلي ، 2005م ، ص5 .

(22) جمعية البيت السعيد ، النظام الداخلي ، ص1 ،

(23) رابطة الطلبة والشباب العراقية ، النظام الداخلي ، ص2-3 .

(24) منشورات جمعية الأسرة المسلمة ، عن أهداف الجمعية ، ص2.

(25) د. سامية محمود ، فتنة النساء كيف نفهمها ، جريدة الأسرة المسلمة ، العدد السابع ، 2004م ، ص1.

الكوادر للقيام بالمهام المترتبة عليها في هذا المجال ومن خلال إقامة الندوات والمُحاضرات العلمية والدورات التدريبية في المجالات الثقافية وتعلم الحاسوب وتعزيز العلاقات الاجتماعية[26].

ثانياً: إطار العمل على المستوى الاقتصادي

لا يقل العامل الاقتصادي من حيث التأثير على البناء العام للمجتمع عن العوامل الاجتماعية و السياسية، بل يعد هذا العامل من المرتكزات الرئيسية في بناء المجتمع والأسرة على حدٍ سواء، حيث أن إنشاء الأُسر واستمرارها يتأثر بالعامل الاقتصادي وعليه يقع تبعيات قد تصل إلى بناء أو هدم العلاقات التي تربط الأفراد فيما بينهم، وتهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى دعم شرائح المجتمع المختلفة والمرأة خاصةً لكي تتمكن من ممارسة دورها والمحافظة على توازن علاقاتها، والمساهمة في رفع كفاءتها بمختلف قطاعات الحياة من خلال الدورات التدريبية في مجال الخياطة وتعليم الحلاقة بالإضافة إلى قيام بعض هذه المؤسسات بدعم العوائل المتعففة والفقيرة وإيصال المساعدات إليها لتشمل الأيتام والأرامل أيضاً.

وتساهم هذه المؤسسات في مجالات عديدة أخرى من خلال مشاريع خيرية مثل ذلك المشروع الخاص بجمع الملابس المستعملة وتوزيعها على الفقراء، وإنشاء العيادات الطبية الخيرية داخل المدينة وخارجها ، وتوزيع مكائن الخياطة في إطار حملة تهدف للقضاء على البطالة والحد من الفقر [27]. وبعد بروز ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي كنتيجة للحصار الاقتصادي في عقد التسعينات من القرن

(26) منشورات جمعية صناع الحياة ، معاً نصنع الحياة ، ص3.

(27) منشورات جمعية صناع الحياة ، المصدر السابق ، ص3-4 .

الماضي[28]، والأزمات الحادة التي رافقت حرب 2003م أصبحت هذه الظاهرة مجالاً للعديد من المؤسسات خاصةً بعد انخفاض مستوى دخل الفرد ومعاناته من البطالة.

ثالثاً: إطار العمل على المستوى السياسي

يرى البعض أن عملية الانتخاب تعني اختيار الوكلاء، والمرأة ضمن إطار الشريعة غير ممنوعة من اختيار من ينوب عنها ، وكذلك مسألة الترشيح لنيابة (تنوب عن غيرها) هي أيضا غير ممنوعة ولكن محذوره [29]. وإذا كانت أغلب المؤسسات العاملة ضمن إطار مفهوم المجتمع المدني تحاول أن تُثبت في معتقدات المجتمع مجموعة من التصورات الفكرية والسياسية التي ستغير من اتجاهاتهم الاجتماعية تجاه بعض قضايا المجتمع وبالتالي تثبيت قيم معينة بحجة الحداثة أو التحديث.ومن مهام بعض تلك المؤسسات العمل والقيام بالتوعية السياسية وتوفير وتهيئة الأجواء العامة للحريات واحترام حقوق الإنسان وحماية المرأة وإنصافها وتطبيق أحكام القوانين ونشر المعلومات حول خطط التنمية وميزانية الدولة واخذ رأي الجماهير في بعض الأمور المصيرية وإشراك المواطنين في صنع السياسات العامة للبلد واعتماد نظام المحاسبة والمسألة وعدم استخدام النفوذ لممارسة الأعمال الجانبية أو الشخصية. إذاً كل هذه المهام ضمن أولويات عمل تلك المؤسسات والتي إذا ما استطاعت تحقيقها فإنها سوف تقطع أشواطاً كبيرة في مجال تحديث المجتمع.

(28) الاتحاد العام لنساء العراق ، المصدر السابق ، ص68 .

(29) د. مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، ط2 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، مصر ، 2003م ، ص106-107 .

وتعد مؤسسات المجتمع المدني آلية التعبير عن الحقوق المدنية والسياسية في المجتمع من خلال المشاركة في وضع التشريعات والمساهمة في تنمية الطاقات ورصد المؤسسات التنفيذية وحماية حقوق الإنسان ومشاركة المرأة سياسياً من خلال توسيع مشاركتها في المجالس النيابية والمجالس المحلية وحث المرأة للترشيح وتوعيتها بأهمية زيادة عدد النساء في تلك المجالس للدفاع عن حقوقها، وهنا يجب أن نشير إلى مسيرة المرأة في المشاركة السياسية في المجتمع العراقي فالتدرج بازدياد أعداد النساء في المجلس النيابي واستلام النساء لحقائب وزارية ومراكز اتخاذ القرار وفي الوظائف الدبلوماسية ما هو إلا دليل على حضورها في هذ ا المضمار[30].

المبحث الثالث

الإطار المنهجي للبحث

لابُد لكل بحث من إطار منهجي يُحدد آلية العمل ويوضح الخطوات التي يسير عليها من حيث المجالات التي يتضمنها, ومنها:

أولاً: موضوع البحث

إن موضوع هذا البحث ينصب في إطار معرفة طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بتغيير اتجاهات المرأة, لأننا ندرك أن هذه المؤسسات تعمل على خلق سلسلة من التحولات في مجالات الحياة المختلفة منها اجتماعية

(30) الاتحاد العام لنساء العراق ، المرأة العراقية إرادة الارتقاء وتحديات الحصار الجائر ، دون جهة النشر ، دون سنة الطبع ، ص80-82 .

وثقافية واقتصادية وسياسية. عليه فأننا نبحث هنا عن طبيعة عمل تلك المؤسسات من حيث التغييرات التي تُحدثُها على السياق العام في المجتمع.

ثانياً: نوع البحث

يُعد بحثنا هذا من البحوث الوصفية التحليلية الذي يعتمد على مجموعة من الخطوات من ضمنها جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بغية التوصل إلى النتائج العلمية [31]. وقد استعنا بمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة للحصول على المعلومات والبيانات عن وحدات البحث الخاصة ببحثنا , وذلك من خلال مراحل عديدة منها:

1- تحديد عينة البحث

لقد تم تحديد عينة البحث بشكل قصدي لجمعية الأسرة المسلمة وكان حجمها (70) وحدة, ومركز المرأة العراقية وحجمها (50) وحدة ,حسب ما ارتأى أليه الباحث في هذا الصدد.

2- مجالات البحث

- المجال الزماني: تراوح المجال الزماني لهذا البحث من 2006 /9/1 ولغاية 2007/7/1، في ضمنها الإجراءات الميدانية للبحث.
- المجال المكاني: كانت مدينة الموصل هو المجال المكاني لهذا البحث.
- المجال البشري: اعتمد البحث على عينة مسحوبة من المجتمع، انقسمت بين جمعية الأسرة المُسلمة ومركز المرأة العراقية.

(31) د. عبد الباسط محمد حسن, أصول البحث العلمي, ط9, مكتبة وهبة, القاهرة ,1985, ص198.

3- تصميم استمارة البحث (المقياس)

الاستمارة كانت الوسيلة الرئيسة التي ربطت بين الباحث والمبحوثين من خلال مقابلة الباحث لعينة من المبحوثين وتوضيح مضامين الأسئلة التي احتوتها, وبناء المقياس جاء بعد مراجعة مكتبية للمصادر التي تخص موضوع بحثنا, ومن ثم أجراء دراسة استطلاعية حول الموضوع, وبالتالي تمكنّا من تحديد المقياس الذي سوف يمكننا من تحقيق أهداف البحث المرجوة خاصةً أنه أتسم بدرجة الصدق المطلوبة حسب رأي الخبراء في مجال علم الاجتماع (*), حيث قُدّر درجة **الصدق** بـ(90%) وهي درجة مقبولة جداً وإشارة إلى صدق الأداة. أما الثبات فبعد إعادة توزيع الاستمارات على عينة محدد من المبحوثين تقدر بـ(10) وحدات بغية التعرف على مدى أتزان وثبات الأداة, وبعد أن توفر لدينا مجموعتين من الأرقام قُمنا باستخدام معامل ارتباط (سبيرمان) وتبين أن المقياس يتسم بنسبة من **الثبات** تقدر بـ(0.86) وهي نتيجة دالة على ثباته.

4- المقابلات الميدانية

من الجيد الانتباه إلى أن المقابلات الميدانية تهيئ نوع من التفاعل الايجابي بين الباحث والمبحوث الأمر الذي يؤدي إلى ظهور نوع من التعاون والتبادل يوفر

(*) والخبراء كانوا :

- د. عبد الفتاح محمد فتحي أستاذ مساعد: قسم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة الموصل .
- د. خليل محمد حسين أستاذ مساعد: قسم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة الموصل .
- د. علي احمد خضر أستاذ مساعد: قسم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة الموصل .
- د. حمدان رمضان محمد مدرس: قسم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة الموصل .
- د. حارث حازم أيوب مدرس: قسم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة الموصل .

بذلك الحد الأدنى من تحقيق وتسهيل إجراءات البحث ويسمح في الوقت ذاته بتسجيل بعض الملاحظات العلمية الميدانية حول موضوع البحث.

5- تبويب البيانات الميدانية

بعد التأكد من صحة الإجابات وتدقيقها, قمنا باستخراج الدرجات الكلية من خلال بيان وزن كل فقرة على حدة بما تضمنتها من الاحتمالات الخمسة في الإجابة على السؤال, ومن ثم جمع أوزان الفقرات كلها للوصول إلى الوزن النهائي, وهو الوزن الرياضي, الأمر الذي أدى إلى إعادة ترتيب فقرات المقياس.

6- الوسائل الإحصائية

لقد اعتمدنا في هذا البحث على قانون (ليكرت) للوزن الرياضي ضمن عمليات التحليل الإحصائي , بحيث جمعنا وزن كل فقرة على حدة وبالتالي جمع أوزان تلك الفقرات, وإعادة ترتيب فقرات (العوامل) المقياس حسب الوزن الذي يشير إلى أهميتها حسب رأي وحدات البحث من الأعلى إلى الأدنى واعتبار الوزن ذو دلالة إحصائية في أهمية وأولوية الفقرة من حيث التأثير في مجتمع البحث, والقانون متبع هو:

$$\text{ور} = \frac{\text{ت ك جـ} \times 4 + \text{ت ك} \times 3 + \text{ت م} \times 2 + \text{ت ك} \times 1 + \text{ت ك جـ} \times \text{صفر}}{\text{ن} \times 4} \times 100$$

حيث أن:

ت ك جـ = التكرار العالي (موافق جداً)

ت ك = التكرار (موافق)

ت م = التكرار المحايد

المبحث الرابع

عرض البيانات الخاصة بالبحث

أولاً: عرض البيانات الأولية

إن للبيانات الأولية دوراً في تحديد وبلورة الصورة المعبرة عن حقيقة وحدات البحث، من حيث الأبعاد التي تشير إليها والتي تتضمنها، وربط هذه المتغيرات ببعض الجوانب التحليلية ليتسنى من خلال ذلك كشف العلل في بعض المسببات إن اقتضى التحليل إلى ذلك وسوف نعرض البيانات الأولية من خلال هذه الجداول:

جدول (1) يشير إلى مستوى تعليم وحدات البحث

مستوى التعليم	العدد	نسبة المئوية %
ابتدائية	27	%22.5
ثانوية	47	%39.7
جامعية	44	%36.6
شهادات عُليا	2	%1.7
المجموع	120	%100

ويتبين من الجدول (1) أن اغلب وحدات البحث لديهم شهادات ثانوية ومن ثم حملة الشهادة الجامعية بالمرتبة الثانية وهذا يشير إلى أن وحدات البحث لديهم المستوى الثقافي المطلوب لفهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليه وبالتالي تقييم عمل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول (2) يشير إلى الحالة الاجتماعية لوحدات البحث

الحالة الاجتماعية	العدد	نسبة المئوية %
متزوجة	52	% 43.3
عزباء	47	% 39.7
مطلقة	11	% 9.7
أرملة	10	% 8.3
المجموع	120	%100

والجدول (2) يشير إلى أن وحدات البحث غالبيتهنْ متزوجات وإذا كان لهذا العامل من آثار قد تنصب في الاستقرار النفسي أو ربما اجتماعي يُذكر، فأن هذه العينة تمتاز بهذا الشيء.

جدول (3) يشير إلى العمر بالنسبة لوحدات البحث

الفئات العمرية بالسنة	تكرارات	نسبة المئوية %
25 -21	30	%25
30 -26	16	%13.3
35 -31	25	%20.3
40 -36	19	%15.3
45 -41	13	%10.3
50-46	6	% 5
55 -51	6	% 5
60 -56	5	% 4.1
المجموع	120	%100

في حين أن الجدول (3) يشير إلى أن اغلب وحدات البحث وبنسبة (25%) منهم هم ضمن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (21-25) سنة وهذا يظهر لنا أن الغالبية هم في الفترة العمرية الشابة والتي لديها القدرة والطاقة على العطاء وبذل الجهد في تلك المؤسسات لمحاولة التأثير على المجتمع وتقديم المزيد من اجل تحقيق أهداف تلك المؤسسات.

جدول (4) يشير إلى مستوى دخل وحدات البحث

مستوى الدخل بالدينار	تكرارات	نسبة المئوية %
200 -101	56	% 46.7
300 -201	27	% 22.5
400 -301	16	% 13.3
500 -401	12	% 10
501- فأكثر	9	% 7.5
المجموع	120	% 100

أما الجدول (4) فيشير إلى مستوى دخل وحدات البحث(للواتي يعملنْ) ضمن العينة ومن بيانات هذا الجدول نجد أن (46.7 %) من وحدات البحث يقع مستوى الدخل لديهم في الفئة (101- 200) دينار ، بمعنى أن مستوى الدخل لديهم منخفض بالقياس إلى متطلبات الحياة المتسارعة في الغلاء. في حين أن بيانات الجدول (5) تشير إلى طبيعة عمل المبحوثين وتبين من ذلك أن (56.7 %) من وحدات البحث يعملنْ في وظائف مختلفة (حكومية أو أهلية) وفي قطاعات عديدة.

جدول (5) يشير إلى طبيعة عمل المبحوثين

المهنة	العدد	نسبة المئوية %
موظفة	68	% 56.7
ربة بيت	27	% 22.5
عاطلة عن العمل	10	% 8.3
طالبة	15	% 12.5
المجموع	120	% 100

ثانياً :عرض البيانات الخاصة بالبحث

بعد أن تم عرض البيانات الأولية عن المبحوثين، نأتي هنا لعرض أهم البيانات المتعلقة بالبحث والتي تضمنتها الاستمارة الخاصة (مقياس) لبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في تغيير اتجاهات المرأة، وبعد إجراء سلسلة من العمليات الإحصائية على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق المقياس المصمم لهذا الغرض، سوف نعرض هذه البيانات على شكل جدول يتضمن ترتيب فقرات المقياس حسب الوزن الرياضي لكل فقرة[32]، وكما هو آت:

(32) د. إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، ط3 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة 1994 ، ص145-146.

جدول (6) يشير إلى ترتيب فقرات المقياس (العوامل) حسب الوزن الرياضي

ت	العوامل	الوزن الرياضي
1	تسعى تلك المؤسسات إلى تعزيز فكرة حقوق الإنسان وبضمنها حقوق المرأة	73.75
2	هذه المؤسسات لها الدور في تعليم وتثقيف المرأة	70.209
3	هذه المؤسسات جادة في عملها دفاعاً عن المرأة في المجتمع	67.916
4	تساهم هذه المؤسسات في عملية نيل المرأة لحقوقها السياسية	65.208
5	تساهم هذه المؤسسات في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة	64.791
6	تسعى هذه المؤسسات إلى مساعدة الأفراد اقتصادياً	63.125
7	تساعد هذه المؤسسات على توفير فرص العمل للمرأة	62.291
8	لدي إيمان بعمل هذه المؤسسات في تحسين وضع المرأة معاشياً	62.083
9	تعلمت ممارسة بعض المهن من خلال الدورات في تلك المؤسسات	61.25
10	لدي إيمان بعمل هذه المؤسسات لتحصل المرأة على مقاعد في البرلمان والوزارات	60.833
11	تساهم القروض التي تمنحها تلك المؤسسات للمرأة في معالجة الفقروالبطالة في المجتمع	60.416

12	أثق بعمل هذه المؤسسات لهذا أُسلمُها راية تغيير أوضاع المرأة في المجتمع	59.583
13	تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن المرأة في المجتمع (أن المرأة أقل شأنا من الرجل مثلاً)	59.166
14	تساهم هذه المؤسسات في تحرير المرأة من قيود الماضي	57.291
15	يهدف عمل هذه المؤسسات إلى ترك العادات القديمة الخاصة بالمرأة في المجتمع (مثل الطاعة والولاء المطلق للرجل)	53.541
16	على هذه المؤسسات إدخال قيم اجتماعية حديثة وعصرية (غربية على سبيل المثال) إلى المجتمع	50.833
17	يمكن الاعتماد على هذه المؤسسات في حالات الأزمات الاقتصادية	50.625
18	تعلمت من تلك المؤسسات معنى الديمقراطية وكيفية تحقيقها	48.541

المبحث الخامس

عرض نتائج البحث

لا يخفى أن الترتيب الذي توصلنا إليه في الفصل الثالث لفقرات المقياس، ليس بعملية عفوية أو غير قصديه بل أن مُجمل نشاطنا وجهدنا يكمُن في هذا الترتيب للعوامل التي قد يكون لها الدور في تغير اتجاهات المرأة في المجتمع، وسوف نأتي على تحليل هذه العوامل وعلى الشكل التالي:

تبين من نتائج البحث الميداني أن وحدات البحث ترى في مؤسسات المجتمع المدني إنها تعزز فكرة حقوق الإنسان وبضمنها حقوق المرأة وكانت بالمرتبة الأولى وبوزن رياضي73.75 ، وهذا يساعد على القول بأن تلك المؤسسات تأخذ دورها في عملية تغيير الاتجاهات بالنسبة لحقوق الإنسان. أما أن هذه المؤسسات لها دور في تعليم وتثقيف المرأة فأنه جاء بالمرتبة الثانية وبوزن 70.209 وهذا يشير أيضا إلى أن لهذه المؤسسات دور فعّال في تعليم وتثقيف المرأة ، في حين أن معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسات جادة في عملها للدفاع عن المرأة جاء في المرتبة الثالثة وبوزن67.916 ، وهذا يدل على أن وحدات المجتمع ترى الجدية في عمل هذه المؤسسات على صعيد المجتمع . أما أن هذه المؤسسات تساهم في عملية نيل المرأة لحقوقها السياسية فقد جاء في المرتبة الرابعة وبوزن 65.208 ، وهذا يدل على نشاطها بالدفاع والمساهمة في عملية نيل الحقوق السياسية. وأن مساهمتها في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة جاء بالمرتبة الخامسة وبوزن 64.791 وهذا يدل على أن لها النية الجادة في إكساب المساواة على طابع العلاقات التي تربط الرجل بالمرأة. ودور هذه المؤسسات في مساعدة الأفراد اقتصاديا جاء بالمرتبة

السادسة وبوزن 63.125 ويدل هذا على أن لهذه المؤسسات مساهمة في تقديم بعض المساعدات الاقتصادية لأفراد المجتمع.

وإذا ما حاولنا إعادة النظر إلى المقياس نرى أن العوامل التي تضمن تقهي ثمانية عشر عاملاً (سؤالاً) فأننا نجد العوامل الستة الأنفة الذكر تأخذ موقع الصدارة في ترتيب المقياس حسب الوزن الرياضي وهذا بدوره يشير إلى أن وحدات البحث ترى في مؤسسات المجتمع المدني أنها تُساهم في هذه العوامل الستة بشكل فعّال في تغيير اتجاهات المرأة على الأصعدة المختلفة . ففكرة حقوق الإنسان أصبحت كالمفتاح السحري لفك شفرة أي قفل يصعب فكه لهذا نجد أن لهذه المؤسسات مساهمة جادة في هذا المسار ظناً منها أنها توقع أثراً بالغاً في الأوساط الاجتماعية وتثقيف المرأة وتعليمها من النشاطات البارزة التي تمارسها تلك المؤسسات حسب نظرة وحدات البحث وهذا أمر طيب وايجابي والمجتمع بحاجة جادة إلى مثل هذه الأعمال. وإذا كان مجتمع البحث يرى في عمل المؤسسات الجدية المطلوبة في الدفاع عن المرأة فأن المرأة بدورها سوف تدعم بالتأكيد عمل تلك المؤسسات وبالتالي تحقيق النفع للطرفين وتحقيق مُبتغى هذه المؤسسات، وقضية نيل المرأة لحقوقها السياسية أصبحت من القضايا البارزة على صعيد المجتمع والذي بدأ الحراك السياسي يتصاعد في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ كنتيجة للتغييرات الداخلية والخارجية في المجتمع العراقي . وكتحصيل لهذه الخطوات المتسارعة نرى أن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة أصبحت تُطرق بشكل مكثف ومبرمج كمحاولة لتطبيعها في الأذهان ، وبالتالي فأن العامل الاقتصادي أصبح من العوامل المهمة لأسباب تتعلق بالصعوبات الاقتصادية في المجتمع العراقي وحاجة الأفراد لنشاطات المنظمات والمؤسسات لمساعدتها على هذا الصعيد.

ونجد من نتائج البحث الميداني أيضا أن هذه المؤسسات تقوم بالمساعدة على توفير فرص العمل للمرأة وجاء هذا العامل بالمرتبة السابعة وبوزن 62.291، وهذا بدوره يدل على أن هذه المؤسسات تقوم فعلاً بتقديم تلك المساعدات كي تتمكن المرأة من إيجاد فرصة عمل تُلبي احتياجاتها ، وبالتالي فأن وحدات البحث تؤكد على إيمانهم بعمل هذه المؤسسات في تحسين أوضاعهم المعايشة وكان هذا العامل الثامن وبوزن 62.083 وتؤكد وحدات البحث أنهم تعلموا ممارسة بعض المهن من خلال الدورات في تلك المؤسسات ، وكان هذا التأكيد بالمرتبة التاسعة وبوزن رياضي 61.25. وعاد التأكيد مرة ثانية على أن الوحدات الخاصة بعينة البحث تُؤمن بقدرة تلك المؤسسات في مساعدة المرأة لتحصل على مقاعد برلمانية وحقائب وزارية وبالتسلسل العاشر وبوزن رياضي 60.833. أما مسألة أمكانية تلك المؤسسات في معالجة الفقر والبطالة في المجتمع فأن وحدات البحث تؤكد على مساهمة القروض التي تمنحها بعض تلك المؤسسات في معالجة المسألة وجاء هذا بالتسلسل الحادي عشر وبوزن 60.416. لهذا السبب وذاك فأن اغلب وحدات البحث تؤكد أنها تثق بعمل مؤسسات المجتمع المدني لهذا تسلمها راية تغيير أوضاع المرأة في المجتمع بواقع تسلسلي ثاني عشر وبوزن رياضي 59.583. ومن اجل الوقوف على المسار السليم في عملية التحليل نجد أن العوامل الستة التي أخذناها بالتحليل والتي تراوح تسلسُلها من المرتبة السابعة ولِحد المرتبة الثانية عشر تقع ضمن الثُلث الثاني من حيث ترتيب العوامل المُساهمة من قبل تلك المؤسسات في عملية تغيير اتجاهات المرأة في المجتمع ، وهذه إشارة إلى أن لهذه العوامل أهمية تحليلية تُكشفها نتائج دراستنا .

فمن المؤكد أن العمل والحصول على فرصة يُشكل مسألة في بالغ الأهمية في معظم دول العالم وخاصة في مجتمعنا نتيجة لظروف المعيشة السيئة التي يمر بها المجتمع العراقي، فنجد هذه المؤسسات تولي أهمية بمساعدة المرأة في الحصول على فرصة عمل قد تكون بمثابة حبل تُخرجُها أو تمنعُ وقوعِها في متاعب كثيرة ، لذلك نجد أن المرأة أوعلى الأقل وحدات البحث تؤمن بعمل هذه المؤسسات في تحسين أوضاعها المعاشية ، وهذا الإيمان إن لم يكن مبني على أسُسُ صحيحة فلا يمكن أن يستمر طويلا ، لذلك تقوم هذه المؤسسات بتعليم المرأة ممارسة بعض المهن من خلال الدورات التدريبية على مهن مختلفة كالخياطة والحلاقة والتجميل ودورات في الحاسوب بهدف حصول المرأة على مهارات تساعدها على أن تحظى بفرصة عمل ، ولا يخفى الأمر أن القروض المالية التي تمنحُها بعض تلك المؤسسات للعوائل وحتى المعدات (كمكائن الخياطة وغيرها) لها الدور الايجابي في معالجة الفقر والبطالة وذلك من خلال توفير فرص العمل وإيجاد موارد مالية للعائلة . وكل هذه العوامل بلورت فكرة جدية سعي هذه المؤسسات لتحصل المرأة على الحقوق السياسية والتمثيل النيابي والوزاري الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول أن هذه المؤسسات لربما تقود راية التغيير في الأوضاع الاجتماعية للمجتمع وخاصة على صعيد المرأة وطموحها في الحياة بنمط معين ضمن الهيئة الاجتماعية . بقي من الاستمارة الجزء الثالث من العوامل التي قد يكون لها الدور في تغيير اتجاهات المرأة في المجتمع وهذه العوامل انحصرت بين العامل الثالث عشر إلى العامل الثامن عشر ، وبتمحيص النظر في هذه العوامل نجد أن اغلبها تحمل في طياتها أفكاراً وإبعاداً ذات مضامين اجتماعية والتي لربما يكون لها الأثر في مسألة التغيير الاجتماعي ، وعلى الشكل التالي :

فمن نتائج البحث الميداني نرى سعي هذه المؤسسات إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن المرأة في المجتمع (أن المرأة اقل شأناً من الرجل مثلاً) وكان هذا العامل في المرتبة الثالثة عشر وبوزن 59.166، في حين أن مساهمة هذه المؤسسات في مسألة تحرير المرأة من قيود الماضي جاء بالمرتبة الرابعة عشر وبوزن رياضي 57.291 أما عمل هذه المؤسسات على ترك العادات القديمة الخاصة بالمرأة في المجتمع فقد كان بالمرتبة الخامسة عشر وبوزن 53.541، في حين أن سعي هذه المؤسسات على إدخال قيم اجتماعية حديثة وعصرية (غربية) إلى المجتمع جاء بالمرتبة السادسة عشر و بوزن 50.833، هذه مجمل الأفكار الاجتماعية التي تم التأكيد عليها ولا يخفى بأن وحدات البحث أكدت أنه يمكن الاعتماد على هذه المؤسسات في حالات الأزمات الاقتصادية وكان هذا العامل في المتربة السابع عشر وبوزن 50.625، أما في المرتبة الأخيرة فأن وحدات البحث أكدت على أنها تعلمت من تلك المؤسسات معنى الديمقراطية وكيفية تحقيقها وبوزن رياضي 48.541.

من المهم الانتباه إلى مسألة حيوية هي أن اغلب العوامل التي تصدرت استمارة المقياس وحسب الوزن الرياضي هي العوامل السياسية وجاءت العوامل الاقتصادية بالمرتبة الثانية في صدارة هذه الاستمارة لتأتي العوامل التي تحمل في إبعادها مضامين اجتماعية في المرتبة الثالثة، مع الإشارة إلى أن العوامل السابقة الذكر كُلها ثم التأكيد عليها ولكن للوزن الرياضي أهمية في ترتيبها و بالتالي بيان أهميتها لدى وحدات البحث. فالعوامل الاجتماعية التي وقعت في الترتيب الأخير للاستمارة لا تقل أهمية من حيث المعنى ففكرة تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن المرأة هي واردة بالقياسات الحالية وكنتيجة لدخول أفكار غربية على واقع المجتمع

ابتداءاً من مسألة أن لا توجد امرأة اقل شأناً من الرجل، وهذا يعني أن هذه المؤسسات ومن خلال برامجها قد تُساهم في تحرير المرأة من قيود الماضي حسب وجهة نظر وحدات البحث تلك القيود التي ساهمت في تأخر المجتمع وتحمُل أعباء وأثقال على مختلف الأصعدة، لهذا فأن مسألة الطاعة والولاء المطلق للرجل لربما أصبحت من العادات القديمة التي تهدف إلى السعي للخلاص منها برأي بعض وحدات البحث، وهذا يُحتم ولو بوزن ضعيف من وحدات البحث على إدخال قيم اجتماعية حديثة وعصرية (غربية على سبيل المثال) على واقع المجتمع، وعملية إدخال تلك القيم إلى الفكر الاجتماعي للمجتمع العراقي قد تؤدي إلى ظهور أنماط ثقافية وممارسات سلوكية بعيدة عن روح المجتمع وأصالته، مع وجوب مراعاة ملاحظة العامل المتضمن لفكرة تعلم معنى الديمقراطية وكيفية تحقيقها من مؤسسات المجتمع المدني قد وقع في المرتبة الأخيرة من تسلسل العوامل حسب رأي وحدات البحث , وهذه إشارة مُلفتة للنظر.

الخاتمة

بعد إتمام إجراءات بحثِنا في جانبيه ، توصلنا إلى مجموعة من **النتائج** التي تم بيانها في المبحث الخامس بشكل عام والموجزة هنا بشكل خاص، حيث تبين لنا أن مؤسسات المجتمع المدني (على الأقل تلك التي شملتها بحثُنا) تعمل بشكل مكثف ومُركز رغم ما يمر بالبلد من ظروفٍ سيئة من اجل تحقيق أهدافها ولأسباب قد تعود إلى عنصر قلة خبراتها أو النقص في التمويل فأنها تقف أحيانا عاجزة عن العمل أو أدائِها يكون مُربكاً لأنها لا تختص بمجال واحد في تقديم خدماتها بل تسعى إلى أن تكون خدماتها في كل المجالات التي تظُن أنها سوف تُحقق غاياتها بالإضافة إلى الظروف العامة المحيطة بها والتي تُعيق سير عملها، ومع هذا فأن لها

نشاطاً ملحوظاً على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى من خلاله إلى أن تُثبت وجودها وتُحقق غاياتها. أما شرائح المجتمع المختلفة بشكل عام والمرأة بشكل خاص فأن لها دور في التفاعل بينها وبين تلك المؤسسات والمحافظة على مجمل الاعتبارات التي تخص حياتها الاجتماعية والتقليل من أهمية الأفكار المستحدثة في الوسط الاجتماعي هي نقطة التوازن في شخصية المرأة لدينا أثناء تعاملها مع تلك المؤسسات لتقوم العلاقات بينهم وفقا لأُسُس اجتماعية سليمة، أي أن مُساهمة تلك المؤسسات في تغيير الاتجاهات الاجتماعية للمرأة في المجتمع محدودة.

لذلك **نوصي** اغلب العاملين في إطار مؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة على القيم الاجتماعية الحالية وعدم تجاوزها أو إغفالها بدافع الحداثة أو إدخال القيم العصرية ومن ثم قيامها بمد الجسور التي تربطُ نفسها مع شرائح المجتمع المختلفة بعلاقات وأواصر من شأنها أن تتوج أعمالها بنجاحات باهرة، والاهم من ذلك على شرائح المجتمع المختلفة(الميسورة) المساهمة في إنجاح عمل تلك المؤسسات من خلال دعمها مادياً ومعنوياً كي لا تقع فريسة سهلة للتمويل الخارجي فيسهل تغير مسارِها في ما بعد بالشكل الذي ترتأيه.

Abstract

Non-Governmental Institutions and their Role in Changing Women's Attitude

-A field study in Mosul-

Khalid M. Hamy (*)

The present paper is of a great significant since we shall shed light on the nature of the Non-Governmental Institutions. These institutions have swept the Iraqi society since 2003. They practice their activities with the various forms of the society including women and they seek earnestly to change the attitude of the various parts of the society.

The current study aims at investigating the work of the afore mentioned institutions and their aims in the society. Similarly, it tries to knowing the relations between their work and changing the individuals' attitudes especially women. The study has selected its samples from Muslim Women Association and Iraqi Women Center relying on the

(*) Assist. Lec.: Dept. of Sociology - College of Arts / University of Mosul.

sociological survey. Similarly we have availed from the field interviews that were conducted and Lecret code were utilized to analyzing the components of the questionnaire.

The study has come up with that the non-governmental institutions works hardly to achieve their objectives. The study advises the workers in the field of these institutions to preserve the social values in today's society and to bridge between the forms of the societies. Finally study calls for supporting these institutions with kinds of support in order not be a prey for the external support.